



مآلات الاستيطان ومحاولات التهجير والإحلال في القدس والضفة الفلسطينية

د كمال تبة

عضو اللجنة الوطنية الفلسطينية للقانون الدولي الإنساني
عضو اللجنة القانونية للمجلس الوطني الفلسطيني

مقدمة

يبدو أن المؤسسة الرسمية في إسرائيل، سواء الحكومة أو الأجهزة الأمنية، قد حسمت موقفها من المنطقتين «ب» و«ج»، وباتت تعتبرهما ضمن مناطق إسرائيلية يجب محاربة «الوجود الفلسطيني» عليها. ويمكن القول إن الجديد الذي يحاول التيار الاستيطاني إدخاله هو التنصل من اتفاقيات أوسلو، والعودة إلى التدخل في شؤون البناء والتخطيط داخل أراضي السلطة الفلسطينية. وقد بدأ تأثير التيار الاستيطاني في تقرير رسمي قدمته وزارة شؤون الاستخبارات في العام 2021، والذي نص على أن تصرفات الفلسطينيين تتجاهل عمداً تعريفات المناطق «أ» و«ب» و«ج»؛ وبناء على ذلك، يوصي بأن يتم التخطيط لجميع الإجراءات الإسرائيلية، التي ستشمل أيضاً مراقبة والرد على النشاط الفلسطيني في المنطقتين (أ) و (ب)، مع التركيز على تلك المتاخمة للمنطقة (ج)، التي لديها احتمالية بأن يكون لها تأثير أمني مستقبلي على المنطقة «ج».

واقترضت طبيعة البحث اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة، وتناولت وقائع انفلات الاستيطان والإرهاب الصهيوني، في القدس والضفة الفلسطينية؛ ومحاولات تأييد الاحتلال بالاستيطان الإجلالي والإحلالي والضم، ومحاولات شطب الحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف.

انفلات الاستيطان والإرهاب الصهيونيين: تفوُّل الإرهاب الاستيطاني

أطلق هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، العنان لرد فعل عنيف في الضفة الغربية ضد الفلسطينيين، الذين يتعرضون لهجمات عنيفة ومضايقات من قبل المستوطنين المتطرفين ووحدات الاحتياط التابعة للجيش الإسرائيلي، والتي تم تشكيلها خصيصًا لتوفير المزيد من الأمن للمستوطنات الإسرائيلية. ووفقًا لمجموعات ناشطة مثل «بتسيلم» و«سلام الآن»، اللتين تعارضان الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية، فضلًا عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، فإن هذه الموجة من الانتهاكات والمضايقات⁽¹⁾، دفعت مئات الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق الريفية المستضعفة إلى ترك منازلهم وقراهم. ووفقًا لمنظمة «بتسيلم»، نزح حوالي 963 فلسطينيًا من 16 تجمعًا في الضفة الغربية نتيجة الهجمات منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023. وقد سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أرقامًا أعلى للفلسطينيين النازحين، ويقول إن 1149 شخصًا من 15 تجمعًا رعوياً قد نزحوا بسبب عنف المستوطنين والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي. وحسب منظمة «يش دين»، وهي مجموعة أخرى تعارض السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، فقد وقع أكثر من 185 هجومًا للمستوطنين ضد الفلسطينيين في أكثر من 84 بلدة وقرية حول المنطقة منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر. وتم في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تدمير ثلاثة خزانات مياه يستخدمها سكان سوسيا كوسيلة لتخزين المياه عمدًا على يد رجل، يُعتقد أنه من سكان بؤرة استيطانية غير قانونية مجاورة، كان يقود جرارًا، برفقة رجال مسلحين يرتدون زيًا عسكريًا إسرائيليًا، بعضهم كان ملثمًا بأقنعة سوداء.

(1) جرمي شارون، مئات الفلسطينيين يتركون قراهم في الضفة الغربية بسبب عنف المستوطنين، صحيفة تايمز أف إسرائيل، بتاريخ 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023. [/https://ar.timesofisrael.com](https://ar.timesofisrael.com)



وحسب منظمة بتسيلم، قام مستوطنون متطرفون بتخريب ممتلكات في خربة الرظيم ومضايقة سكانها العشرين في خمس مناسبات في الفترة من 9 إلى 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، مما دفع العائلتين اللتين كانتا تمثلان معاً سكان القرية إلى مغادرة للموقع بالكامل في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2023. وتم إخلاء خربة زنوتة من سكانها منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر. وكانت القرية موطناً لحوالي 27 عائلة ويبلغ عدد سكانها حوالي 250 شخصاً؛ لكنها مثل خربة الرظيم وسوسيا وقرى أخرى، واجهت هجمات ومضايقات مستمرة من قبل المستوطنين المتطرفين. وبين 12 و 27 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، حسب بتسيلم، وقعت عدة حوادث اعتداء وتدمير للممتلكات، بما في ذلك للألواح الشمسية وخزانات المياه الحيوية لبقاء القرية، وضد سكانها، بما في ذلك حادثة زُعم أنه تم خلالها إلقاء قنبلة صوتية على السكان. وتعرضت مدرسة في خربة زنوتة بناها قسم الحماية المدنية والمساعدات الإنسانية التابع للاتحاد الأوروبي للتخريب، وتناثرت القمامة والحطام في أنحاء مجمعها الصغير. وكانت نتيجة كل هذه الانتهاكات والتعديات والترهيب أن قرر سكان خربة زنوتة في نهاية المطاف مغادرة القرية نتيجة لذلك، وقاموا بجمع وإزالة جميع الممتلكات التي يمكنهم أخذها معهم في 28 تشرين الأول/ أكتوبر. وتصف المنظمات المؤيدة للاستيطان، مثل «ريغافيم»، سكان سوسيا بأنهم «مستقطنون»، وتقول إنه تاريخياً لم تكن هناك تجمعات سكانية فلسطينية دائمة في المنطقة. وتزعم ريغافيم أن بناء القرى الفلسطينية في تلال جنوب الخليل هو جزء من خطة أوسع تعتمدها السلطة الفلسطينية للسيطرة على المنطقة C، التي تشكل نحو 60% من الضفة الغربية.

استمرار تفول الاستيطان في القدس

ناقشت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس المحتلة المصادقة على بناء الحي الاستيطاني «كدمات تسيون» على أراضي أبو ديس، والذي من شأنه أن يغلق الدائرة الأوسع حول البلدة القديمة من الجنوب والشرق في حال تنفيذه، ويزج بالمزيد من المستوطنين في المنطقة. وقد تقدمت شركات استيطانية مدعومة من اليمين المتطرف بالمزيد من المشاريع، لتوسيع مخطط البناء ليشمل أجزاء من الأراضي في المنطقة الجنوبية، بشرط من الأبراج

يتناسب وطوبوغرافية المنطقة الجبلية المطلة على أسوار البلدة القديمة. وقد وصف عضو اللجنة ابالة جريئيسكي «الحي» الاستيطاني، بأنه ضمن خطة شاملة لربط المستوطنات إلى الشرق من «جبل الكبر» مع بعضها بعضاً، وربط هذه الأحياء الاستيطانية بالشارع الأميركي على أراضي صور باهر وأم طوبا، وصولاً إلى مستوطنة جبل أبو غنيم (هارحوما)، لتشكيل كتلة مترابطة من البؤر الاستيطانية في الجزء الشرقي للقدس بشكل كامل، تطوق رأس العين ووادي قدوم وسلوان والمسجد الأقصى والبلدة القديمة». ومن المتوقع رفع عدد الوحدات الاستيطانية في هذا الحي الاستيطاني الجديد الإشكالي، من 400 وحدة استيطانية قرب جدار الضم والتوسع الذي يمر في بلدة أبوديس، إلى 560 وحدة مع مرافق ومبانٍ عامة وحديقة وكنيس⁽¹⁾.

في الوقت نفسه حولت حكومة الاحتلال عقب جلستها الأسبوعية، لبلدية الاحتلال بالقدس مبلغ 350 مليون شيكل لتعزيز شبكة القطارات الخفيفة التي تربط مستوطنات شرق القدس المحتلة بغربها، مع تركيز على ما يسمى بالخط الأزرق. كما تمت الموافقة على مبلغ إضافي بحوالي 31 مليون شيكل لتعزيز ما يسمى بالخط الأرجواني للسكك الحديدية الخفيفة. فيما كشف النقاب عن توسيع وإجراء تعديلات على الخط الذي يربط مستوطنة «جيلو» جنوب القدس المحتلة بالمنطقة الصناعية (عطروت)، وأوكلت تنفيذ ذلك لشركة تابعة للبلدية/ شركة موريا، بالتعاون مع وزارة المواصلات. ويمتد مسار الخط الأزرق، لمسافة 31 كيلومتراً و52 محطة من مستوطنات «جيلو» في جنوب المدينة إلى «رمات إشكول» و«حي راموت» شمال البلدة القديمة.

وفي موازاة ذلك، صادقت بلدية الاحتلال في القدس على مخطط استيطاني جديد، من شأنه أن يصادر مساحات واسعة من أراضي مدينة بيت لحم، حسبما أفاد معهد الأبحاث التطبيقية «أريج»، من أجل إنشاء موقف لأنواع الحافلات المختلفة وجميع الخدمات المساندة

(1) تقرير اتفاقيات أوصلو تطورها موجات متعاقبة من عمليات البناء والمخططات الاستيطانية الهدامة، تقرير الاستيطان الأسبوعي من 2023 /9 /2 - 2023 /9 /8، وكالة قدس نت للأنباء بتاريخ 16 أيلول/ سبتمبر 2023.



له، من مكاتب وغرف سائقين ومحطات غسيل ومحطات تزويد بالوقود وغرف طاقة ومرافق فنية ذات علاقة. بالإضافة إلى ذلك، يمنح المخطط الاستيطاني الجديد حقوق بناء مواقف للسيارات في المرحلة الثانية من التنفيذ. وتقع الأراضي المستهدفة في المخطط شمال المعبر الإسرائيلي المعروف بـ «معبر راحيل - جيلو 300، الذي أقامته دولة الاحتلال شمال مدينة بيت لحم في العام 2005 لتحد من استخدام الفلسطينيين لشارع بيت لحم - القدس المؤدي إلى المدينة المقدسة، والذي كان يعتبر شارعًا حيويًا قبل اندلاع الانتفاضة الثانية؛ هذا إلى جانب قطع التواصل التاريخي والديني والجغرافي بين المدينتين «القدس وبيت لحم». يذكر أن سلطات الاحتلال تعمل أيضًا على إقامة محطة للحافلات، لتسهيل حركة المستوطنين في مستوطنات محافظتي نابلس وسلفيت على مساحة 56 دونمًا من أراضي قرية ياسوف الشرقية، في منطقة تسمى منطقة «الشعب»، وتقع تلك المحطة المرتقبة بجانب الطريق الالتفافي رقم 60، بالإضافة إلى كونها على بعد 700 متر فقط نحو الغرب من مستعمرة رحاليم الجاثمة على أراضي قريتي ياسوف ويطما. وأوصت «لجنة التخطيط اللوائية» الإسرائيلية التابعة لوزارة الداخلية، بالمصادقة على مخطط توسيع بحري جديد في مستوطنة «جفعات هماتوس»، على أراضي بلدة بيت صفافا على مساحة 140 دونمًا، وفي منطقة أثرية وتاريخية ببناء 3500 وحدة استيطانية و1300 غرفة فندقية جنوب مدينة القدس الشرقية، بأبراج سكنية من 16 إلى 45 طابقًا يتم تخصيص 30 %، منها حوالي 1000 وحدة منها للإيجار لفائدة البلدية.

وقالت حركة «السلام الآن» اليسارية الإسرائيلية، في تقرير تحت عنوان «الضم كعملية قيد الإعداد: الأشهر التسعة الأولى من حكومة نتنياهو - سموتريتش - بن غفير»⁽¹⁾: الحكومة الإسرائيلية دفعت مخططات لبناء 13638 وحدة استيطانية في الضفة الغربية، إلى جانب 18223 وحدة استيطانية في القدس الشرقية، منذ تشكيلها نهاية العام الماضي، «قامت سلطات التخطيط في الإدارة المدنية ووزارة الإسكان الإسرائيليتين بترويج 12349 وحدة

(1) حركة «السلام الآن» اليسارية الإسرائيلية في تقرير تحت عنوان «الضم كعملية قيد الإعداد: الأشهر التسعة الأولى من حكومة نتنياهو - سموتريتش - بن غفير»، صحيفة الأيام الفلسطينية بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2021.

سكنية للمستوطنات في الضفة الغربية، وهو ما يمثل أكبر عدد من الوحدات السكنية التي تم تطويرها في مستوطنات الضفة الغربية منذ اتفاقيات أوسلو». وأضافت: «بالإضافة إلى ذلك، تم نشر عطاءات لبناء 1289 وحدة سكنية في جميع أنحاء الضفة الغربية»؛ وتابعت: «وفي الوقت نفسه، فإنه في مستوطنات القدس الشرقية، تم تقديم 18223 وحدة سكنية منذ بداية العام». واستعرض التقرير 12 خطوة استيطانية كبرى قامت بها الحكومة الحالية بما فيها: «الموافقة بأثر رجعي على 15 بؤرة استيطانية: 10 منها كمستوطنات جديدة و5 كأحياء للمستوطنات القائمة». ولفت أيضًا إلى قرار «إنشاء «إدارة المستوطنين» ونقل صلاحيات الإدارة المدنية إلى سموتريتش»، حيث «تم إنشاء هيئة حكومية جديدة تسمى «إدارة المستوطنات» للإشراف على جميع جوانب حياة المستوطنين داخل الأراضي المحتلة، وتعمل هذه الهيئة تحت سلطة سموتريتش، حيث يعمل بشكل أساسي كمحافظ للمستوطنات».

وبذلك، فإن منطقة القدس تمثل أحد أبرز الاستهدافات الاستيطانية الإسرائيلية. وكشفت جمعيتان يساريتان إسرائيليتان النقاب عن أن السلطات الإسرائيلية دفعت مخططات لبناء 18333 وحدة استيطانية بالقدس الشرقية خلال 2023، بالتزامن مع 224 عملية هدم لممتلكات فلسطينية في نفس الفترة. وقالت «عيم عميم» و«بمكوم» في تقرير مشترك⁽¹⁾: «في العام 2023، تم دفع مخططات لبناء 18333 وحدة سكنية بالمستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية، منها 12200 وحدة إما للمستوطنات الجديدة أو التوسعات الاستيطانية»؛ وأضافت: «يمثل العام 2023 ثاني أكبر عدد من الوحدات السكنية المتقدمة في العقد الماضي بعد العام 2022 بما يزيد قليلاً على 23000 وحدة». وأشارت إلى أنه «في المقابل، تم إهمال الإسكان والتطوير السكني للفلسطينيين بشكل مستمر على الرغم من أنهم يشكلون ما يقرب من 40% من سكان القدس». وقالت: «إن مثل هذا الإهمال المنهجي ينتهك الحق الأساسي في السكن ويعمل بمثابة آلية للتهجير، تواصل السلطات الإسرائيلية التنصل من مسؤوليتها في تقديم و/ أو الموافقة على خطط المناطق للفلسطينيين، وعلاوة على ذلك، فإن

(1) صحيفة الأيام الفلسطينية، بتاريخ 12 كانون الثاني/ يناير 2024.



التغييرات الأخيرة في التوجيهات الإدارية المتعلقة بسياسة التخطيط والبناء خلقت المزيد من العقبات أمام التطوير السكني للفلسطينيين، ما جعلها مهمة شبه مستحيلة؛ وأضافنا: «وفي غياب التخطيط الملائم، من المستحيل الحصول على تراخيص البناء، ما يجبر العديد من الفلسطينيين على البناء دونها، ما يعرض منازلهم بشكل غير متناسب لخطر الهدم»؛ وأشارتنا في هذا السياق إلى أنه «في العام 2023، تم تنفيذ 224 عملية هدم في جميع أنحاء القدس الشرقية، منها 140 وحدة سكنية».

من جانب آخر، تناولنا إجراءات هدم وتدمير بيوت ومساكن المواطنين الفلسطينيين في القدس: «علاوة على ذلك، فقد حدثت زيادة بنسبة تزيد على 50% في عمليات هدم المنازل منذ بداية الحرب»، وأضافنا: «ويمثل هذا ارتفاعاً كبيراً في عمليات الهدم اعتباراً من العام 2022، وثاني أكبر عدد من عمليات هدم المنازل في العقدين الماضيين بعد العام 2020 حينما تم تنفيذ 144 عملية هدم». وذكرت أنه «بدلاً من استغلال المساحات الشاغرة المتبقية في القدس الشرقية لتلبية الاحتياجات السكنية الشديدة للسكان الفلسطينيين، تواصل السلطات الإسرائيلية إنشاء مستوطنات جديدة للإسرائيليين داخل الأحياء الفلسطينية أو بجوارها مباشرة». وقالت: «تعمل مثل هذه السياسات على ترسيخ الهيمنة الإسرائيلية على القدس الشرقية، بينما تعمل أيضاً كشكل من أشكال السيطرة على السكان خدمة لأهداف إسرائيل الإقليمية والديمقراطية طويلة الأمد»؛ مؤكدة: «تحرّم هذه الإجراءات الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية في الملكية والسكن والمأوى وتشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، بينما تقوض أي إمكانية لمستقبل سياسي متفق عليه وعادل. ويجب أن تتحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عن توفير حقوق متساوية لجميع السكان في القدس».

وكانت بلدية الاحتلال بالقدس قد أعلنت، بتاريخ السابع من كانون الأول/ ديسمبر الماضي، الموافقة على المخطط الاستيطاني المسمى «وادي السيليكون» والهادف لتدمير المنطقة الصناعية في حي وادي الجوز بالقدس، وكذلك المصادقة على إنشاء مكب نفايات شمال شرقي القدس المحتلة. ويمتد المشروع الاستيطاني الأول الذي أطلق عليه «وادي السيليكون» على طول طريق وادي الجوز وشارع عثمان بن عفان، وسيتم بناء مباني من 8 إلى

14 طابقاً، على أنقاض المحال التجارية والصناعية في منطقة القدس الصناعية بوادي الجوز. ويقع المخطط غرب طريق وادي الجوز، وشرق وجنوب شارع «ذو النورين»، وشمال شارع «عثمان بن عفان».

وقال المحامي مهند جبارة مقدم الالتماس ضد المشروع باسم المواطنين المقدسيين المتضررين، إن مخطط «وادي السيليكون» مخطط كارثي للمقدسيين، ويمس أصحاب المشاغل في المنطقة الصناعية وبحقوق ملكيتهم بالاستيلاء على محالهم، رغم حاجتهم لمساكن ومنطقة صناعية، وليس لمشروع استيطاني يهدف لإزالة منطقة صناعية كاملة للمقدسيين أقيمت أصلاً قبل الاحتلال. وقال إن بلدية الاحتلال بالقدس تتحدث عن حي جديد في المدينة متناسية وجود حي مقدسي عربي بالمكان، وأن تصنيف هذا المخطط لمباني «هاي تك» يحد من المشاريع السكنية في الأرض الفلسطينية، فالمقدسيون يسمح لهم بالبناء على 10% فقط من مساحة أراضيهم في القدس، كما أقرت بلدية الاحتلال في القدس إقامة مكب نفايات على مساحة 109 دونات في وإد قرب العيساوية وعناتا ورأس شحادة شرق القدس المحتلة، حيث يقيم عشرات آلاف المقدسيين⁽¹⁾. وكان المخطط قد بدأ العام 2012، حيث كانت البلدية تنوي إقامة المكب على مساحة 520 دونماً في ذات المكان، لكن المقدسيين ناضلوا قانونياً على مدار عقد كامل ضد إقامة هذا المكب، وستبلغ مساحة المكب 350 ألف متر مكعب، وسيلحق أضراراً بيئية بأراضي المقدسيين الخاصة، بعد أن هدم الاحتلال 70 منشأة سكنية وتجارية لتنفيذ هذا المخطط.

ففور نيل حكومة نتياهو ثقة الكنيست الإسرائيلي في كانون الأول/ ديسمبر 2022، أعلن أن حكومته ستعمل على تعزيز الاستيطان بالضفة الغربية، ومنذ ذلك الحين، تزايدت وتيرة اعتداءات المستوطنين في الأراضي الفلسطينية وباتت تصدر المشهد. وفي آذار/ مارس 2023 أقر الكنيست قانون تطبيق خطة فك الارتباط، الذي يزيل التقييدات على دخول واستيطان المواطنين الإسرائيليين في المناطق التي تم إخلاؤها ضمن خطة فك

(1) «وفا» بتاريخ 8 كانون الثاني/ ديسمبر 2024.



الارتباط عام 2005، بما يسمح عملياً برجوع المستوطنين وإعادة بناء أربع مستوطنات في المناطق التي تم إخلاؤها في شمال الضفة الغربية. وقد تسبب الاستيطان المتواصل في تقليص مساحة فلسطين التاريخية، فلم يبق للفلسطينيين سوى نحو 15% فقط من مساحة فلسطين التاريخية المقدرة بنحو 27 ألف كيلومتر مربع، حيث تستغل إسرائيل أكثر من 85% من المساحة الفعلية. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تم تهجير ما يقرب من ألفي فلسطيني منذ عام 2022 وسط عنف المستوطنين، 43 في المائة منهم هجروا منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

عسكرة المستوطنين وتسليحهم

لعل أحد المخاوف الرئيسية التي أشارت إليها منظمات مثل بتسيلم وسلام الآن وغيرهما، فيما يتعلق بالعنف ضد الفلسطينيين منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر، هو تشكيل الجيش الإسرائيلي لستّة كتائب دفاعية إقليمية تطوعية للمساعدة في حماية مستوطنات الضفة الغربية. أنشأ الجيش الإسرائيلي كتائب دفاعية إقليمية احتياطية جديدة تضم متطوعين مؤهلين من المستوطنات نفسها، بالإضافة إلى رجال من داخل إسرائيل الذين خضعوا سابقاً لتدريبات الجيش الإسرائيلي. وقال الناشطون إن هذا الوضع أدى إلى طمس الخط الفاصل بين المستوطنين والجيش، ومكّن المستوطنين المتطرفين من استخدام وضعهم العسكري لمضايقة الفلسطينيين ومهاجمتهم. وقال يهودا شاؤول، المدير المشارك في معهد الأبحاث الحمايمي «أوفيك»: «هناك مستوطنون عنيفون، الذين كانوا قبل شهرين أو ثلاثة يضربون ويهاجمون ويضايقون التجمعات الفلسطينية بهدف طردهم من أراضيهم. الآن تم تجنيدهم في صفوف الجيش الإسرائيلي، وهم يرتدون الزي العسكري ويحملون الأسلحة، ويتمتعون بالسلطة الكاملة كجنود، وهم يفعلون الشيء نفسه؛ وأضاف «بهذه الطريقة نصل إلى الواقع اليوم، حيث لا يوجد لدى الفلسطينيين أي حاجز بينهم بين المستوطنين العنيفين، ويعمل المستوطنون مع إفلات من العقاب أكثر من المعتاد⁽¹⁾.

(1) المصدر نفسه.

وفي السياق ذاته، لا يمكن إغفال قوانين بادر لسنّها وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال إيتمار بن غفير، تسهل حصول المستوطنين على السلاح، وقيامه شخصياً بتوزيع السلاح على مستوطنين، بينما كشف النقاب عن تشكيل 600 فرقة «حراسة مدنية» في المستوطنات والبلدات التي يقطنها المستوطنون. وذكرت إحصاءات رسمية لوزارة الداخلية الإسرائيلية، أنه قبل السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، كان هناك أكثر من 200 ألف إسرائيلي مدني بحوزتهم أسلحة بموجب تراخيص من الوزارة، عدا تراخيص الأسلحة التي منحت لشركات الحراسة المدنية التي لديها عشرات آلاف الرخص لحمل السلاح. وبدأت الزيادة في عدد طلبات المستوطنين الحصول على ترخيص الأسلحة في أيار/ مايو 2021، حيث تم تقديم أكثر من 19 ألف طلب، بمعدل يفوق ضعف عدد المتقدمين خلال العامين السابقين، بينما شهد عام 2022 ارتفاع عدد الطلبات إلى 42 ألفاً، فيما كان من المتوقع أن تصل الطلبات في 2023 إلى أكثر من 400 ألف. ويستدل من خلال فرض العوامل آفة الذكر وما ينتج عنها من معطيات أنها تأتي في إطار تطبيق ما سميت بـ «خطة إسرائيل الحاسمة» التي وضعها وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، وتضع الفلسطينيين أمام ثلاثة خيارات: إما التخلي عن تطلعاتهم السياسية والقبول بالعيش كمواطنين من الدرجة الثانية على أرضهم، أو «الهجرة» إلى الخارج، أو الموت.

ويأتي القرار القاضي بتسليح وتجنيد آلاف المستوطنين للخدمة العسكرية في الضفة الفلسطينية مع نشوب الحرب منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، ليزيد من توحش المستوطنين، وقد حصلت زيادة في أحداث عنف المستوطنين والتهديدات والترهيب المسجلة في حق التجمعات الفلسطينية، حيث تخرب المنازل وتقطع إمدادات المياه وتسرق رؤوس الماشية ويهدد المدنيون بالسلاح. يحدث ذلك فيما تحاول الحكومة الإسرائيلية إلحاق المستوطنين بالجيش وتشكيل فرق مدنية للاستجابة السريعة في الضفة الغربية المحتلة، ووصل الأمر بوزير الأمن القومي إيتمار بن غفير - السياسي اليميني المتطرف الموالي للمستوطنين - إلى الإعلان عن شراء وزارته آلاف البنادق من أجل تسليح هذه الميليشيات الجديدة. ومنذ اندلاع الحرب في غزة، وزّع الجيش الإسرائيلي نحو 8 آلاف قطعة سلاح



على كتائب الدفاع البرية في الضفة الغربية. دفعت هذه المخاوف من التسليح الجماعي للمستوطنين بالولايات المتحدة إلى التحرك. وبتاريخ 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، قال الناطق باسم وزارة الخارجية فيدانت باتيل إن واشنطن طلبت ضمانات من إسرائيل بأن الشحنة الجديدة من البنادق الأميركية، بما فيها «أم 16»، ستذهب إلى الأجهزة الحكومية فحسب، وليس إلى فرق التدخل السريع المدنية. وقال باتيل «أخبرتنا الحكومة الإسرائيلية أنها ستقطع تعهداً للتعامل مع عنف المتطرفين بشكل أكثر فاعلية».

ووفقاً لمجموعات ناشطة مثل بتسيلم و«سلام الآن»، اللتين تعارضان الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية، فضلاً عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، فإن هذه الموجة من المضايقات دفعت مئات الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق الريفية المستضعفة إلى ترك منازلهم وقراهم. ووفقاً لمنظمة بتسيلم، نزع حوالي 963 فلسطينياً من 16 تجمعاً في الضفة الغربية نتيجة الهجمات منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر. وقد سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أرقاماً أعلى للفلسطينيين النازحين، ويقول إن 1149 شخصاً من 15 تجمعاً رعوياً قد نزحوا بسبب عنف المستوطنين والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي. وقالت حركة «السلام الآن» في تقرير صدر في 10 تشرين الأول/ نوفمبر 2023، إن «الحرب في غزة خلقت واقعاً جديداً، حيث يعتمد النظام الأمني في الضفة الغربية بشكل متزايد على المستوطنين في إطار الأنشطة العملية، ويصبح أكثر اعتماداً عليهم». ويؤكد التقرير: «يستفيد المستوطنون الأيديولوجيون والعنيفون من الحرب، لإجبار الجيش على تحقيق أهدافهم الخاصة المتمثلة في الطرد وإلحاق الأذى بالفلسطينيين، وحتى التدخل في أنشطة الجيش الإسرائيلي»، من أجل «تعزيز سيطرتهم على المنطقة سي». وقال أندرياس دو مينيكو⁽¹⁾، رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تعليقاً على ذلك، إن «تزايد العنف ضد الفلسطينيين، والقيود المفروضة على حريتهم في الحركة، مثير للقلق»؛ وأضاف دو مينيكو: «إن ذلك يؤدي إلى نزوح عائلات ومجتمعات بأكملها، ويؤدّد

(1) المصدر نفسه.

احتياجات إنسانية. إن المجتمع الإنساني يدعمهم، ولكن مساعدتنا لن تكون ضرورية إذا تم احترام حقوقهم الأساسية. المستوطنات غير قانونية، ويجب حماية الفلسطينيين ومحاسبة من ينتهكون حقوق الإنسان».

وبالتزامن مع الاستيلاء على الأرض، تسعى السياسات الإسرائيلية إلى تهجير الفلسطينيين من أراضيهم ومنازلهم في مناطق من الضفة الغربية، وخاصة المنطقة جيم والقدس الشرقية، وذلك أساساً لتوطيد سيطرة إسرائيل على الأرض والموارد المائية والمناطق الزراعية. وعلاوة على ذلك، تتبع بلدية القدس الإسرائيلية ما يدعى سياسة «توازن ديموغرافي» تسعى من خلالها إلى تأمين أغلبية سكانية يهودية - إسرائيلية في المدينة. تؤدي الممارسات والسياسات الإسرائيلية إلى بيئة إكراهية تفضي إلى تهجير الفلسطينيين بأشكال متعددة، محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. وتشمل هذه الممارسات مضايقات وتهديدات وأعمال عنف يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون والجنود وقوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية عموماً دون أي رادع أو مساءلة. ويحرم العديد من السكان الفلسطينيين في المنطقة «جيم» من الخدمات الصحية والتعليمية والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، ما يدفع الفلسطينيين إلى النزوح من هذه المنطقة.

وتعدّ الحرب في غزة في نظر المستوطنين فرصة لتغيير واقع الحياة في الضفة، وفعل كل ما لم يتجرؤوا على فعله في أزمنة أخرى. فهم ينكرون بالفلسطينيين، ويهاجمونهم ويمسّون بممتلكاتهم بعنف أشد مما في الأيام العادية. أما الجيش الإسرائيلي فليس فقط لا يمنعهم من ذلك، بل في حالات كثيرة يسندهم ويعمل بعدوانية وبوسائل فتاكة ضد الفلسطينيين. الخطوتان ترتبطان الواحدة بالأخرى، والنتيجة مشتركة بينهما: العمل على إخلاء الفلسطينيين من قراهم ومن أراضيهم، لاسيما في نقطتين متطرفتين من الضفة: جنوب جبل الخليل وشمال غور الأردن. هناك، أمام السكان الأضعف - جماعات من الرعاة، ممن ليس لهم أي حماية، يقع عملياً ترحيل يكاد لا أحد في إسرائيل يتحدث عنه. ومنذ بداية العدوان على قطاع غزة، اضطر سكان في 16 تجمعاً للرعاة في جنوب جبل الخليل هجر قراهم من رعب المستوطنين. وفي شمال الغور تركت حتى الآن نحو 20 عائلة قراها، للسبب نفسه. وفي شمال الغور



تضاف إلى ذلك أيضًا تنكيات الجيش بالسكان. مثلاً، بمنع توريد المياه لسكان القرى في شمال الغور على مدى أيام كاملة. ويضاف إلى الوضع الاقتصادي الصعب، في ضوء الحظر التام على العمال الفلسطينيين من الضفة للخروج إلى العمل في إسرائيل، عشرات الحواجز المتشددة جداً، والتي تُنغص حياة الفلسطينيين. دفع هذا الوضع الصحفي المخضرم جدعون ليفي وأليكس ليباك ليؤكددا من مخيم جنين، بأن الدمار في المخيم جعله غزة صغيرة. وهكذا وصفت الوضع أيضًا صحيفة «واشنطن بوست» في تقرير خاص من جنين⁽¹⁾.

وتزامناً مع اشتعال الوضع في غزة، واصل الاحتلال ممارساته القمعية في الضفة الغربية، وخلال الفترة من السابع من تشرين الأول/ أكتوبر وحتى الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر، استشهد في الضفة، 147 فلسطينياً بينما أصيب أكثر من 2200، أكثر من ثلثهم من الأطفال والنساء والمسنين، واعتقلت قوات الاحتلال 2040 فلسطينياً. وحتى السادس عشر من كانون الأول/ ديسمبر أفادت وزارة الصحة الفلسطينية، بأن 550 مواطناً فلسطينياً استشهدوا برصاص واعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين، منذ بداية العام 2023 الجاري، في الضفة الغربية والقدس المحتلتين. وأوضحت وزارة الصحة في تصريح مقتضب نشرته، اليوم الأحد، عبر منصتها على «تيلغرام»، أن 111 طفلاً استشهدوا برصاص الاحتلال منذ بدء العام الجاري. وأشارت إلى أن 297 شهيداً؛ بينهم 70 طفلاً، ارتقوا برصاص واعتداءات الاحتلال بالضفة والقدس؛ منذ بدء الحرب على قطاع غزة يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. واحتجزت قوات الاحتلال منذ الـ7 من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي 33 جثثاً. منوهة إلى استشهاد 5 أسرى في سجون الاحتلال بذات الفترة. وبيّنت أن اعتداءات المستوطنين أدت لاستشهاد 13 مواطناً فلسطينياً منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر، بالإضافة لـ148 مواطناً خلال اقتحام قوات الاحتلال لأنحاء الضفة الغربية، و53 في عمليات اغتيال إسرائيلية.

وفي السياق نفسه، أكد رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان مؤيد شعبان، أن سلطات

(1) أسرة التحرير، المستوطنون يغيرون الواقع في الضفة، هآرتس/ الأيام، بتاريخ 19 كانون الأول/ ديسمبر 2023.

الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، نفذوا خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي 2074 اعتداء، تراوحت بين اعتداء مباشر على المواطنين الفلسطينيين، وتخريب أراضي وتجريفها، واقتحام قرى، واقتلاع أشجار، والاستيلاء على ممتلكات. وأشار المسؤول الفلسطيني، حسب التقرير المنشور في مستهل تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري، إلى أن عدد الاعتداءات التي نفذها المستوطنون في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 بلغت رقمًا قياسيًا بتسجيلها 390 اعتداء في شهر واحد، أدت إلى استشهاد 9 فلسطينيين، وتهجير 9 تجمعات فلسطينية بدوية، تتكون من 100 عائلة، تشمل 810 أفراد من أماكن سكنهم إلى أماكن أخرى. ووصل عنف المستوطنين إلى أعلى المستويات التي سجلتها الأمم المتحدة على الإطلاق، وخلال العقد الماضي، تحققت الأمم المتحدة من 3723 حادثة عنف ارتكبتها المستوطنون، مما أدى إلى إصابة 1222 فلسطينيًا. وكشف أن سلطات الاحتلال استولت في تشرين الأول/ أكتوبر على ما مجموعه 382,5 دونمًا تحت مسميات مختلفة، بينها أوامر وضع يد من أجل بناء أبراج عسكرية وشق طرق لجيش الاحتلال، والاستيلاء على الأراضي بذريعة أنها محمية طبيعية.

ويعيش على طول امتداد السفوح والمرتفعات الشرقية للضفة الغربية، أهالي التجمعات البدوية واقعًا صعبًا مليئًا بالقلق والخوف، وحالًا أشبه بـ «النكبة»، في ظل ما يتعرضون له من مجازر هدم وترحيل قسري من جيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه المسلحين. هذا الواقع، يعيشه نحو 200 ألف نسمة من سُكَّان التجمعات البدوية في المناطق المُصنَّفة «ج»، في مختلف محافظات الضفة الغربية، ويتوزعون على نحو 46 تجمّعًا. تمّ رصد تهجير وترحيل 14 تجمّعًا بدويًا خلال فترة الحرب؛ من ضمنها تجمّع وادي السيق شرق رام الله، البالغ عدد سكانه 400 مواطن، وتجمّع عين الرشاش شمال شرق رام الله، الذي يسكنه 300 مواطن، وتجمّع جببيت شرق المعير في رام الله.

إضافةً لتهجير تجمّع عين الزراعة شمال شرق نابلس، الذي يسكنه 250 مواطنًا، وتجمّع عرب الكعابنة في المعرجات الوسطى شمال غرب أريحا، البالغ تعدادهم نحو 300 مواطن، وتهجير تجمّعات زنوتا وسمري والعدّ وشعب فرسة في الخليل. وتم تهجير هجرة السكَّان من أراضيهم تحت وطأة تهديد السلاح، بعد محاصرتهم من قبل المستوطنين المحميين



من جيش الاحتلال، وترحيلهم قسراً بشكلٍ جماعي، دون أن يستطيعوا أخذ مقتنياتهم وممتلكاتهم. ومنذ مطلع العام الجاري، نفذ الاحتلال والمستوطنون أكثر من 1500 انتهاك بحق التجمّعات البدوية، تنوّعت بين الهدم والترحيل القسري الجماعي والتطهير العرقي والاعتداءات الجسدية وإتلاف المزروعات وسرقة المواشي والاقتحامات الليلية، وفق توثيق منظمة «البيدر»⁽¹⁾.

تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم

منذ بدء احتلالها للضفة الغربية عام 1967، قامت إسرائيل بإخلاء وتهجير مجتمعات بأكملها قسراً، وهدمت أكثر من 50 ألف منزل ومبنى فلسطيني، وفقاً لمنظمة العفو الدولية. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، كان 98% من المنازل التي هدمتها إسرائيل تقع في المنطقة (ج) (78% في الضفة) و(20% في القدس الشرقية). أما نسبة 2% المتبقية من المنازل المهدامة فكانت تقع في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية (أ) و(ب). وبين عامي 2009 و2023، دمّرت إسرائيل أكثر من 10 آلاف مبنى فلسطيني، مما أدى إلى تهجير ما لا يقل عن 15 ألف شخص، وفقاً للبيانات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية. قد تكون المباني المهدامة سكنية أو مرتبطة بسبل العيش أو خدمية أو جزءاً من البنية التحتية.

وتقول منظمة «هيومن رايتس ووتش» إن إسرائيل «ترتكب جرائم ضد الإنسانية من خلال ممارستها الفصل العنصري والاضطهاد» ضد الفلسطينيين. وتصنف هجمات المستوطنين وهدم المنازل والتهجير القسري بين أعمال العنف المشار إليها. وتفيد منظمة الأمم المتحدة بهذا الصدد بأن عنف المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة ارتفع في عام 2023 من متوسط ثلاث حوادث يومياً إلى سبع منذ بدء الحرب بين إسرائيل وغزة في السابع من تشرين الأول/أكتوبر. وأضافت إنه في نصف الحالات تقريباً، «رافقت قوات

(1) سكّان التجمّعات البدوية بالضفة.. على صفحـة ساخن ونكبة جديدة، تقرير: فرح البرغوثي، وكالة سند للأبناء، بتاريخ 27 كانون الأول/ ديسمبر 2023. <https://snd.ps>

الأمن الإسرائيلية المهاجمين أو دعمتهم بشكل فعال».

وتعليقاً على تقرير جديد أصدره مكتبه يرصد «حالة حقوق الإنسان المتدهورة بشكل متسارع» في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إن استخدام التكتيكات العسكرية والأسلحة في سياقات إنفاذ القانون⁽¹⁾، واستعمال القوة غير الضرورية أو غير المتناسبة، وفرض قيود واسعة على الحركة، «هي أمور مقلقة للغاية». ودعا فولكر تورك إسرائيل إلى اتخاذ خطوات فعالة واضحة وفورية لوضع حد لعنف المستوطنين ضد السكان الفلسطينيين. وقال في هذا الشأن «إن تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، الذي يميز العديد من أفعال المستوطنين، أمر مقلق للغاية ويجب أن يتوقف فوراً. وعلى السلطات الإسرائيلية أن تواجه، بقوة، عنف المستوطنين وأن تمنعه وأن تقاضي المحرضين عليه ومرتكبيه على حد سواء». وأوضح مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن الانتهاكات الموثقة في التقرير الذي صدر يوم 28 كانون الأول/ ديسمبر، «هي تكرار لنمط وطبيعة الانتهاكات التي تم الإبلاغ عنها في الماضي، في سياق الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد للضفة الغربية، إلا أن شدة العنف والقمع أمر لم نشهد له مثيلاً منذ سنوات». وسجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 254 هجوماً للمستوطنين، بمعدل ست حوادث يومياً، مقارنة بثلاثٍ منذ بداية العام. وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: «نكرر في التقرير دعواتنا لوقف التدابير التي تؤدي إلى خلق بيئة قسرية، والمخاوف المتعلقة بالترحيل القسري، بالإضافة إلى استمرار غياب المساءلة عن عنف المستوطنين وقوات الأمن الإسرائيلية»، مضيفاً إن مكتبه على استعداد لإصدار تقرير «سريع» مماثل حول هجمات 7 تشرين الأول/ أكتوبر.

ويشير تقرير المفوضية إلى زيادة حادة في الغارات الجوية، وكذلك في عمليات التوغل التي تقوم بها ناقلات الجنود المدرعة والجرافات، في مخيمات اللاجئين وغيرها من المناطق المكتظة

(1) مفوض حقوق الإنسان يحذر من «تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم» مع تصاعد العنف في الضفة الغربية، موقع أخبار الأمم المتحدة، /ar/www.un.org/، بتاريخ 28 كانون الأول/ ديسمبر 2023.



بالسكان في الضفة الغربية، مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية والمنشآت المدنية. ويسلط التقرير الضوء على اعتقال القوات الإسرائيلية أكثر من 4,700 فلسطيني، من بينهم نحو 40 صحفياً في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، «في معظم الحالات لم يرتبطوا بارتكاب جريمة جنائية»؛ ويفيد تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن بعض المعتقلين تعرضوا لسوء المعاملة، حيث «جُرِّدوا من ملابسهم، وعُصبت أعينهم، وتم تقييد أيديهم وأرجلهم لساعات طويلة، قام خلالها الجنود الإسرائيليون بالدوس على رؤوسهم وظهورهم، وبصقوا عليهم وضربوا بالجدران». ويشير التقرير إلى أنه في 31 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن عشرات الصور ومقاطع الفيديو نشرها جنود إسرائيليون، تصورهم وهم يسيئون إلى فلسطينيين ويهينونهم أثناء اعتقالهم في الضفة الغربية. ويوثق التقرير حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي - بما في ذلك تعرض أحد المعتقلين للضرب على أعضائه التناسلية، والتعري القسري للعديد من المعتقلين، كما يظهر في مقاطع فيديو، والإهانات الجنسية ضد امرأة واحدة، وتهديد سيدتين حاملين بالاغتصاب أثناء الاحتجاز. ووثق التقرير حوادث متعددة هاجم فيها المستوطنون المسلحون الفلسطينيين خلال قطفهم لمحصول الزيتون - بما في ذلك هجمات باستخدام الأسلحة النارية - لإجبارهم على مغادرة أراضيهم، وسرقة محاصيلهم، وتسميم أشجار الزيتون أو تخريبها، مما يحرم الكثير من الفلسطينيين من مصدر حيوي للدخل. ويشير التقرير إلى أنه بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بتوزيع 8000 بندقية جيش على «فرق الدفاع عن المستوطنات» و«كتائب الدفاع الإقليمية» التي أنشئت لحماية المستوطنات في الضفة الغربية بعد إعادة نشر العديد من القوات الإسرائيلية في غزة.

وكان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، قد قال في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر 2023: «إنني أدين بشدة استخدام اللغة التي تجرد الآخرين من إنسانيتهم، وخصوصاً من قبل قادة سياسيين وعسكريين في إسرائيل. فالرابح الوحيد في مثل هذا السياق هو التطرف الذي يدفع إلى المزيد والمزيد من العنف. يجب على حكومة

إسرائيل أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد لخطاب الكراهية والتحريض ضد الفلسطينيين. بعض التصريحات الصادرة عن مسؤولين رفيعي المستوى ليست فقط بغیضة، بل يمكن أن تصل إلى حد التحريض على الكراهية والعنف. وفي بعض الحالات يمكن أن تساهم في تقديم دليل على نية للقيام بعمليات هجومية بطريقة تتعارض مع قوانين الحرب». وحث المفوض: «صناع القرار على دراسة وتنفيذ التوصيات الواردة في تقاريرنا العديدة المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والابتعاد عن هذه الهاوية التي أوصل إليها تزايد التطرف والعنف»؛ وأضاف: «يجب أن تكون هناك تحقيقات ذات معنى ومساءلة لإنهاء دوامة العنف والانتقام ضد مجتمعات برمتها. عندما تُثبت السلطات عدم رغبتها أو عدم قدرتها على إجراء مثل هذه التحقيقات، وحين تكون هناك روايات متضاربة حول حوادث مهمة بشكل خاص، يجب أن يكون هناك تحقيق دولي مستقل»⁽¹⁾.

وفي ضوء الحملة الإعلامية والقانونية الدولية المساندة للشعب الفلسطيني، تحاول سلطة الاحتلال الادعاء بمعارضتها لجرائم المستوطنين سابقة البيان. وفي سياق ذلك، كشفت تقارير إسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي اتخذ قراراً، أخيراً، بوقف الأنشطة العملية لوحدة مثيرة للجدل متورطة في حوادث عنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. وحسب صحيفة «تايمز أوف إسرائيل»⁽²⁾، يطلق على الوحدة اسم «سفار هميدبار»، أو حدود الصحراء باللغة العربية، وهي معروفة بتجنيد ما يسمون بـ «شبان التلال»، وأضافت الصحيفة إن «سفر هميدبار» تم تأسيسها أخيراً كفرقة في عام 2020، وتم تكليفها بعمليات التتبع للمساعدة في مكافحة تهريب المخدرات والأسلحة في الضفة الغربية، وأوضحت أن «شبان التلال»، هم نشطاء من المستوطنين المتطرفين المتورطين في أعمال عنف ضد الفلسطينيين. ولفتت الصحيفة إلى أن لدى بعض الشبان المستوطنين الذين تم تجنيدهم للوحدة سجلاً إجرامياً، وهم معروفون لجهاز الأمن العام «الشاباك». كما كشف مسؤول إسرائيلي أن إدارة بايدن

(1) تصريح لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك حول إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بتاريخ 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023. المصدر السابق.

(2) صحيفة «تايمز أوف إسرائيل»، بتاريخ 22 كانون الأول/ ديسمبر 2023.



تستعد للإعلان عن حظر التأشيرات ضد عدد من المستوطنين الإسرائيليين المتورطين في هجمات ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

ونقلت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل»، عن المسؤول الإسرائيلي، قوله إن «وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن أبلغ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بذلك»، وأضاف المسؤول إن الإعلان على الأرجح سيشمل فقط عدد المستوطنين الممنوعين من دخول الولايات المتحدة، وليس أسماءهم. وأوضح أن الولايات المتحدة تأمل أن يكون عدم الكشف عن هويتهم بمثابة رادع ضد أولئك الذين يفكرون في استهداف الفلسطينيين، لأنهم لن يعرفوا ما إذا قد تم إدراجهم في القائمة السوداء أم لا. ووفقاً للمسؤول «فقد يتم فرض حظر التأشيرات ابتداء من الأسبوع المقبل». وكان الرئيس الأمريكي جو بايدن قد طرح في وقت سابق، فكرة حظر التأشيرات لأول مرة مقال رأي كتبه في إحدى الصحف الأمريكية الشهيرة. وعلى نفس النهج، أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية، أن على الاتحاد الأوروبي أيضاً النظر في فرض عقوبات على المستوطنين الإسرائيليين العنيفين.

خسائر فلسطينية اقتصادية فادحة

يتكبد الفلسطينيون خسائر فادحة جراء ما تقدم من سياسات وممارسات إسرائيلية. وبهذا الصدد يكتب حجاي⁽¹⁾ ألعاد: «باختصار، تفوق اليهود؟ بركة. ولكن قوة يهودية في الحكومة؟ هذا مخيف. كل شيء - القتل، الطرد، والقمع - فقط ألا يتم ذلك على رؤوس الأ شهداء، من أجل الحفاظ على الشرعية الدولية، ومن أجل ألا نتحول إلى جنوب إفريقيا، التي فيها نظام أبرتهايد، مع تطبيق ذكي للأبرتهايد [...] براءة اختراع: نُمارس الأبرتهايد ونعتبر في نظر العالم، وحتى في نظر أنفسنا، دولة ديمقراطية».

وبدورها، فقد أعلنت الأمم المتحدة أنها وثقت 645 عائقاً إسرائيلياً أمام حركة التنقل داخل الضفة الغربية، وقالت في بيان: «تؤدي القيود المفروضة على الحركة إلى تعميق الاحتياجات الإنسانية بين الفلسطينيين، وتقويض إمكانية الوصول إلى سبل العيش

(1) حجاي ألعاد، مهندسو التفوق اليهودي، صحيفة هآرتس / الأيام بتاريخ 25 آب / أغسطس 2023.

والخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، ولها تأثير نفسي واجتماعي ملحوظ على المجتمعات؛ وتابعت: «يشمل إحصاء الأمم المتحدة 49 نقطة تفتيش مأهولة باستمرار، 139 نقطة تفتيش مأهولة بشكل متقطع، 304 متاريس وسواتر ترابية وبوابات طرق، 73 جدارًا ترابيًّا وحواجز طرق وخنادق، و80 حاجزًا إضافيًّا من مختلف الأنواع داخل المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في الخليل»؛ وقالت: «ومن بين جميع العوائق التي تم التحقق منها، هناك 339 عقبة تمنع أو تقيّد الوصول إلى الطرق الرئيسية ومراكز المدن والخدمات والأراضي الزراعية، ما يؤثر بشدة على الفلسطينيين. ويمتد الجدار الذي يبلغ طوله 712 كيلومترًا، والذي تم تشييد 65 بالمائة منه حتى الآن، في معظمه داخل الضفة الغربية، ويشكل عائقًا كبيرًا أمام حركة الأشخاص»⁽¹⁾.

وحسب أحدث تقرير صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة⁽²⁾، حمل عنوان: «التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: حصيلة القيود الإضافية في المنطقة ج، 2000 - 2020»، دفع الشعب الفلسطيني تكلفة تراكمية باهظة تقدر بـ50 مليار دولار في الفترة بين 2000 و2020، بسبب القيود الإضافية التي فرضتها إسرائيل في الجزء المتاح للتنمية الفلسطينية في المنطقة «ج» بالضفة الغربية، ويقدر التقرير تكلفة القيود الإضافية بنحو 2,5 مليار دولار سنويًّا. وتضع السلطة القائمة بالاحتلال 70 بالمئة من المنطقة «ج» داخل حدود المجالس الإقليمية للمستوطنات، مما يجعل ذلك الجزء من المنطقة «ج» محظورًا على التنمية الفلسطينية، على الرغم من أن المنطقة «ج» هي الجزء الأكبر والوحيد المتاخم للضفة الغربية وبها الجزء الأكبر من الأراضي الخصبة والموارد الطبيعية الثمينة.

ولا يزال وصول الفلسطينيين إلى ما تبقى من المنطقة ج (30 بالمئة) مقيدًا بشدة. وقيم التقرير الأثر الاقتصادي للقيود الإضافية على الأنشطة الاقتصادية في هذا الجزء من المنطقة

(1) صحيفة الأيام الفلسطينية، بتاريخ 26 آب/ أغسطس 2023.

(2) موقع أخبار الأمم المتحدة، الأونكتاد: القيود الاقتصادية الإسرائيلية في الضفة الغربية تكلف الفلسطينيين ما يُقدَّر بـ50 مليار دولار خلال عشرين عامًا، بتاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022.



«ج». فقد أدت مجموعة من القيود التي فرضتها السلطة القائمة بالاحتلال إلى تقييد الأنشطة الاقتصادية وحركة الأشخاص والبضائع في المناطق (أ) و (ب) و (ج). وتشمل فرض حظر على استيراد تكنولوجيات ومدخلات معينة ونظام تصاريح صارم وضوابط بيروقراطية مع وجود نقاط تفتيش وبوابات وسواتر ترابية وحواجز وخنادق بالإضافة إلى الجدار. ويقدر التقرير تكلفة هذه القيود الإضافية بنحو 25 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية. ويقدر التقرير المساهمة السنوية لهذه المستوطنات في اقتصاد السلطة القائمة بالاحتلال بنحو 41 مليار دولار، أي 227 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني في عام 2021.

ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية⁽¹⁾، خسائر الشعب الفلسطيني الناجمة عن استمرار احتلال إسرائيل خلال عشرين عامًا للمنطقة المصنفة (ج) في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بحد أدنى قدره 850 مليار دولار، إذ يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الذي تولده دولة الاحتلال من تلك المنطقتين الفلسطينيتين بين أعوام 2000 - 2020 بحد 852 مليار دولار. ويقدر متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي الذي تولده القدس الشرقية والمستوطنات في أماكن أخرى في الضفة الغربية، بالدولار الحالي بنحو 41 مليار دولار أو ما نسبته 227% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2021. وتشكل المنطقة (جيم) من الضفة الغربية المحتلة حوالي 60 بالمئة من مساحة الضفة الغربية، وتضم جميع المستوطنات الإسرائيلية وتخضع للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية. وتشمل القوة القائمة بالاحتلال 70% من المنطقة (جيم) داخل حدود المجالس الإقليمية للمستوطنات، مما يجعل ذلك الجزء من المنطقة (جيم) محظورًا على التنمية الفلسطينية، على الرغم من أن «المنطقة (جيم) تمثل الجزء الأكبر المترابط في الضفة الغربية، علاوة على أنها تضم أكثر الأراضي خصوبة وتحتوي على الموارد الطبيعية الأكثر قيمة». وأضاف: «على الرغم من ذلك، لا يزال وصول الفلسطينيين إلى 30 بالمئة المتبقية من المنطقة (جيم) مقيدًا بشدة. ونتيجة لذلك، فإن

(1) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم. جنيف، 2022، الصفحة

الأنشطة الاقتصادية في الـ30 بالمئة المتبقية من المنطقة (جيم)، الواقعة خارج حدود مجالس المستوطنات، أقل بكثير مقارنة بالمنطقتين (ألف) و (باء).

ويقيّم التقرير الأثر الاقتصادي للقيود الإضافية على الأنشطة الاقتصادية في هذا الجزء من المنطقة (جيم). ويشير إلى «أن إنهاء احتلال المنطقة المصنفة (ج) سيمكّن الشعب الفلسطيني من تنمية اقتصاده عدة مرات». ويقدر التقرير الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة بين عامي 2000 و2020 بما قدره 50 مليار دولار، وهذا يعادل حوالي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية المحتلة في عام 2020، وأكثر من الضعفين ونصف ضعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في نفس العام. وهذا يعادل حوالي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية المحتلة في عام 2020، وأكثر من الضعفين ونصف ضعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في نفس العام.

وفي بحث خاص نشره البنك الدولي، قدرت الإمكانية الكامنة الاقتصادية لمناطق «ج»، التي يمكن أن تدر إضافة مهمة للناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية كآلاتي⁽¹⁾:

- الزراعة: سيعطي الوصول إلى الأراضي الخصبة ومياه الري الفلسطينيين حوالي 326 ألف دونم زراعي، وزيادة الإنتاج الزراعي المقدرة بـ740 مليون دولار (7% من الناتج الإجمالي الوطني الفلسطيني)، وسيتمكن تطوير الزراعة بالتعاون مع إسرائيل وبموافقتها من تحسين وضع الأراضي وتقليل التلوث.

- استخراج المعادن في شمال البحر الميت بمساعدة دولية، يمكن أن تعطي الاقتصاد الفلسطيني 918 مليون دولار.

- المحاجر، صناعة التصدير الكبرى للسلطة. إعطاء تصاريح للمحاجر بالتنسيق بين السلطة وإسرائيل يمكن أن يضاعف الإنتاج ويضيف 241 مليون دولار. الآن، تنفذ هذه الأعمال دون مصادقة، وتؤدي إلى أضرار بيئية.

(1) المصدر نفسه.



- البناء: المصادقة على نسبة محددة فقط من قبل إسرائيل تؤدي إلى الاكتظاظ وارتفاع سعر السكن. وتغيير السياسة وزيادة رخص البناء ستؤدي إلى أرباح بمبلغ 239 مليون دولار.

- السياحة: لا توجد مصادقة على الاستثمارات وعلى الوصول إلى المواقع السياحية في مناطق «ج»، لاسيما في شمال البحر الميت، الذي هو هدف للسياحة الفلسطينية الداخلية. يمكن أن يضيف تطوير الفنادق والسياحة 126 مليون دولار. الاتصالات: الهواتف المحمولة والإنترنت متخلفة بسبب عدم نشر خطوط وشعيرات ضوئية. تغيير السياسة يمكن أن يتمثل في زيادة محتملة للدخل تبلغ 48 مليون دولار.

- غور الأردن: يمكن أن يتم في هذه المنطقة تطوير مراكز حضرية وزراعية لتوفير الغذاء. في هذه المنطقة أيضًا هناك إمكانية كامنة في مجال الطاقة والبنى التحتية والصناعة.

وتقدر المساهمة الشاملة في الاقتصاد الفلسطيني لاستغلال الإمكانية الكامنة الاقتصادية التي توجد في مناطق (ج)، بإضافة حوالي 35% للنتائج الإجمالي الوطني أي 4, 3 مليار دولار للميزانية الفلسطينية. ويمكن أن يؤدي هذا التطوير أيضًا إلى فوائد غير مباشرة، مثل تقليص نسبة البطالة والدفع قدمًا باستقلالية الاقتصاد الفلسطيني وتقليص ديون السلطة وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتحسين المواصلات والحوكمة.

وحسب رؤية إسرائيل فإن مناطق (ج) مخصصة للاستيطان، وجميع المستوطنات والبؤر الاستيطانية هي في مناطق (ج). وتشمل المنطقة فضاءات أمن غربية وشرقية، وقواعد للجيش الإسرائيلي ومواقع ومحاور حركة إستراتيجية حيوية. ولكن المصالح الإسرائيلية، لاسيما المتعلقة بالاستيطان وبمستقبل «المناطق»، هي أمور مختلف عليها وتعكس مقاربة مختلفة في المجتمع الإسرائيلي. وتنفذ حكومة إسرائيل الـ37، المكونة جميعها من أحزاب وقوائم تنتمي ليمين الخارطة السياسية انقلابًا فكريًا، جوهره تثبيت سيطرة إسرائيل على كل مناطق (ج) وتمهيد الظروف لضمها لدولة إسرائيل وإحباط كل إمكانية لاتفاق مستقبلي يقوم على فكرة الدولتين. جانب آخر من هذا الانقلاب هو تبني إستراتيجية الوزير في وزارة

الدفاع، بتسلييل سموتريتش، للقضاء على الطموحات الوطنية للفلسطينيين. والخطوة الأولى نحو هذا الهدف هي دفعهم إلى خارج مناطق (ج).

ويقضي الانقلاب الإدراكي الذي تقوده الحكومة الحالية بصراع على كل قطعة أرض في مناطق (ج)، وتوسيع المستوطنات، وإقامة بؤر استيطانية غير قانونية، وبعد ذلك شرعتها، وإقامة مزارع زراعية، وتوسيع مناطق الرعي والزراعة والتشغيل للمستوطنين، وهدم كثيف للبناء الفلسطيني غير المرخص ورفض 98% من طلبات الحصول على رخص البناء للفلسطينيين، وإبعاد النشاطات الزراعية عن مناطق «ج»، وتعزيز العوامل الثابتة في سيطرة إسرائيل على «يهودا» و«السامرة» من بينها نقل الصلاحيات من وزارة الدفاع ومن القائد العسكري إلى الوزير بتسلييل سموتريتش وإلى جهات مدنية خاضعة له. كل ذلك يستهدف خلق الشروط لفرض السيادة على مناطق (ج).

وفي سياق تنفيذ خطط الحكومة الأكثر تطرفاً في دولة الاحتلال، «تسعى سياسة المستوطنات والبؤر الاستيطانية للوصول إلى تواصل استيطاني إسرائيلي، وخلق حاجز بين المناطق الفلسطينية؛ بهدف إحباط إقامة الدولة الفلسطينية، وتشكيل جيوب فلسطينية منفصلة في المستقبل (كانتونات)، تكون مشمولة داخل منطقة تحت سيادة إسرائيل [..]. وهذا يقتضي [حماية المستوطنات وشرائين حياتها، ويمنع الفلسطينيين أيضاً من السيطرة على مناطق مفتوحة، ويعزز سيطرة إسرائيل عليها وعليهم. ومن أجل إبعاد حضور ونشاطات الفلسطينيين في مناطق (ج) تتم إقامة مزارع زراعية، ويتم وضع اليد على أراضي رعي واسعة»⁽¹⁾. وطرح حول فرض السيادة/ ضم مناطق (ج) عدة أفكار⁽²⁾:

- فرض السيادة في غور الأردن التي ستحدد حدود إسرائيل الشرقية وتمنع «حق

(1) أودي ديكال ورام كوهين ونوي شليف، الصراع على مناطق (ج): فرصة لتغيير المقاربة (1-2)، عن «مباط عال»/ الأيام، بتاريخ 28 آب/ أغسطس 2023.

(2) تقرير اتفاقيات أوصلو تطورها موجات متعاقبة من عمليات البناء والمخططات الاستيطانية الهدامة، تقرير الاستيطان الأسبوعي من 2/9/2023 - 8/9/2023، وكالة قدس نت للأنباء بتاريخ 16 أيلول/ سبتمبر 2023.



العودة» للفلسطينيين عبر الحدود الشرقية.

- فرض السيادة/ الضم على أراضي المستوطنات فقط (منطقة مبنية أو مناطق خاضعة للولاية القضائية).

- ضم الكتل الاستيطانية طبقاً لمسار الجدار الأمني.

- ضم كل مناطق (ج)؛ ضم نصف مناطق (ج) كما تم التعبير عن ذلك في صفقة القرن للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في 2020.

ويضع الضم والتصرف أحادي الجانب والتعامل مع الوضع الحالي كوضع دائم وليس كوضع مؤقت، وباتت إسرائيل في موقف إشكالي إزاء الانتقاد الدولي وتصنيفها دولة أبارتهايد. وهناك من يسمي الخطوات العملية على الأرض «ضمّاً زاحفًا»، ويتمثل ذلك بعدة خطوات في أساسها: نقل صلاحيات الإدارة المدنية إلى الوزير في وزارة الدفاع بتسلييل سموتريتش، وتوسيع مشروع الاستيطان بوساطة «تسوية الاستيطان الشاب»؛ اعتراف قانوني بالبور الاستيطانية غير القانونية. وأكد الوزير سموتريتش، الذي نقلت إليه الصلاحيات المدنية في «يهودا» و«السامرة» في إطار «وثيقة الحسم» التي نشرها، أن المهمة هي «نقش في وعي العرب وفي وعي كل العالم، بأنه لا توجد أي إمكانية لإقامة دولة عربية في أرض إسرائيل». أيضًا هو يعتقد بأنه يجب وضع خيارين أمام الفلسطينيين: إما الهجرة إلى الدول العربية أو الاستسلام لحكم إسرائيل في كانتونات حكم ذاتي كمقيمين.

الخاتمة

استنادًا إلى ما تقدم، تعتبر دولة الاحتلال أن الوجود الديموغرافي للشعب الفلسطيني يشكل خطرًا وجوديًا على مشروعها، وقد راقهم كثيرًا التكافؤ الديموغرافي بين اليهود والعرب، حيث تقارب عدد العرب واليهود على أرض فلسطين التاريخية بسبعة ملايين لكل مكوّن. وأرادت دولة الاحتلال تطوير خطة الحسم باستغلال العدوان على غزة باتجاه تنفيذها وبطريقة وحشية عبر الاقتلاع والتشريد وتنفيذ التهجير القسري. وترمي دولة الاحتلال لاستكمال مشروعها العدواني الذي نفذ عام 1948، وتعتقد أن اللحظة التاريخية

أصبحت متاحة لتنفيذ هذا المخطط عبر التخلص من الوجود المادي للشعب الفلسطيني. إن تكتيكات جيش الاحتلال التي دفعت بأعداد كبيرة من السكان من غزة والشمال للانتقال إلى مدينة خان يونس بالجنوب ثم إلى مدينة رفح والتي تقع بأقصى الجنوب، ترمي إلى خلق أزمة إنسانية وفرض وقائع عملية للتهجير القسري. وتتم عملية الاقتلاع والإزاحة الجماعية تحت القصف الجوي الشديد والمروع والذي يحصد مئات الشهداء يومياً، مصحوباً بالغزو البري وعبر استهداف أعداد كبيرة من المدنيين، حيث وصل عدد الشهداء والجرحى لما يقارب مائة ألف؛ وتم تدمير أكثر من سبعين بالمائة من بيوتهم وشقق سكناتهم، وتعطيل ثلثي مشافيتهم وعياداتهم الطبية، وتدمير كل أوجه بنيتهم التحتية من شوارع وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات، وحرمانهم عبر سياسة إسرائيلية معلنة رسمياً من الغذاء والماء والدواء والمساعدات الدولية المتراكمة على الجانب الآخر من معبر رفح الحدودي مع جمهورية مصر العربية؛ كل ذلك بهدف التشريد وتنفيذ عمليات التهجير القسري وإنهاء التكافؤ بالمعادلة الديموغرافية. ولا يقتصر المشروع الاستعماري الصهيوني على قطاع غزة، بل سيحاول استغلال ذلك لتطبيقه على الضفة الغربية التي تشهد هجوماً منقطع النظير، من قبل جيش الاحتلال وعصابات المستوطنين منذ بداية العدوان على غزة، عبر المزيد من تغوّل الاستيطان وتأسيس ميليشيا مسلحة بقيادة بن غفير، والاعتقالات والاقتحامات والإعدامات الميدانية، التي تبدو وكأنها تدريبات مسبقة لمآلات في غاية الخطورة، إلى جانب دعوة المواطنين الفلسطينيين من خلال مجموعات المستوطنين للانتقال إلى الأردن ومغادرة أماكن سكناتهم.